



نشرة اخبارية غير دورية

قطاف جنسيتي

تموز-كانون الاول 2015 - العدد 6

نشاطات وتحركات

في هذا المنشور

♦ اعتصام حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي امام السراي الحكومي ومجلس النواب بتاريخ 4 نوفمبر 2015



- مواقف مؤيدة !!
- نشاطات و تحركات
- توصية من مجلس النواب
- التواصل مع مؤسسات الدولة
- مواقف وآراء عنصرية
- حملة جنسيتي تستنكر
- جامعات وابحث طلابية
- تدريب وبناء قدرات

مواقف مؤيدة !!

♦ النائب سمير الجسر

" .. ان طرح ملف حق المرأة اللبنانية باعطاء الجنسية لأولادها، جاء عن اقتناع راسخ بأحقية المرأة بان تمنح جنسيتها لأولادها، فليس من المنطق ولا من العقل ولا من الانصاف حرمانها هذا الحق تحت اية ذريعة من الذرائع .. " .



♦ النائب بهية الحريري

" .. لا يجوز أن نميز بين الاناث والذكور !للمرأة اللبنانية حق أن يكون أولادها يحملون جنسيتها. هذا موضوع أن الأوان فيه لإحقاق الحق .. " .



♦ النائب علاء الدين ترو

" .. طرح توصية بمادة وحيدة من المجلس الى الحكومة تقضي بالاسراع بدرس ومناقشة اقتراح منح المرأة اللبنانية المتزوجة من غير اللبناني الجنسية لأولادها.. " .

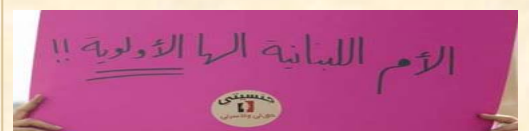


مجلس النواب يرفع توصية مستعجلة



أقرّ مجلس النواب قانون استعادة الجنسية بمادة وحيدة ، مع توصية بالاسراع بدراسة مشروع قانون منح المرأة اللبنانية الجنسية لأولادها . وذلك خلال الجلسة التشريعية العامة المنعقدة يوم الخميس بتاريخ 12 نوفمبر 2015، التي دعا اليها الرئيس نبيه بري . وجاء ذلك استجابة للضغط الذي اثارته الحملة خلال الاعتصام الذي سبق الجلسة بايام . وبدا ذلك واضحاً خلال النقاش الذي دار اثناء الجلسة التشريعية بحيث ان :

بري : « .. توصية بحق المرأة اللبنانية .. إن التوصية ضرورية "لأن هناك من يتظاهر في الشارع" .. لا مشكلة في التوصية للإسراع في الدراسة . »



نشاطات وتحركات



◆ اعتصام رمزي امام المجلس الدستوري بتاريخ 22 ديسمبر 2015

نظمت حملة " جنسيتي حق لي ولأسرتي " ، يوم الثلاثاء بتاريخ 22 ديسمبر 2015 وقفة رمزية امام المجلس الدستوري في الحدث، وتقدّمت مع "المفكرة القانونية"، بمذكرة للمجلس تتعلّق بالطعن المقدم من قبل "اللقاء الديمقراطي" على القانون 41/2015 القاضي بإستعادة الجنسية للمتحدّرين من اصول لبنانية، تُطالبه بإبطال القانون لتضمينه تمييزاً على أساس الجنس وايضا لوهبه الجنسية دون إثبات اي رابط جدي مع لبنان. وقد لفتت حملة جنسيتي والمفكرة الى ان ذلك الطعن "يسمح بنقل النقاش للمرة الأولى من الساحة السياسية بما فيها من تجاذبات فئوية، الى القضاء الدستوري بما يمثله من مرجعية حقوقية من شأنها ترسيخ المبادئ القانونية وتغليبها على المصالح الفئوية " .

وعلى الرغم من إدراك الجهتين، أنه لا يجوز قانوناً لأي من المواطنين/ات الطعن دستورياً في القانون، إلا ان مراجعة الطعن التي تقدّم بها نواب اللقاء الديمقراطي امام المجلس الدستوري، جعلتهما "تستشعران أنهما أمام ظرف تاريخي قوامه فتح مجال المجلس الدستوري للمرة الأولى لتكريس مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس، وعملياً للمرة الأولى أمام قضايا النساء". لكن المجلس رفض إستلام أي مذكرة من خارج إستدعاء الطعن، مبرراً ذلك بخلو قانون أصول المحاكمات لدى المجلس من أي ذكر لمذكرات مماثلة وتجنباً لإغراق المجلس بالمذكرات والمذكرات المضادة، فيما أوضح رئيس ديوان المجلس ، أن بإمكانهما توجيه المذكرة من خلال وسائل الإعلام. وتجدر الإشارة الى ان المراجعة استندت في الشكل الى "صلاحية المجلس الدستوري الشاملة لرقابة القانون الرقم 41 تاريخ 24/11/20015 بما فيها البنود التي لم يشملها الطعن»، أما في الأساس فقد استندت الى وجوب إعلان عدم دستورية البندين أ وب من القانون لمخالفتها مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، والقانون برمته لمخالفته مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات".

الافطار السنوي



نظمت مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي و حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي حفل الافطار السنوي عند غروب يوم الجمعة الموافق في 10 تموز 2015، وذلك في مطعم " ليلي" فردان ، استضافت خلاله نحو 80 شخصاً، حضرته المديرية التنفيذية لمجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، السيدة لينا أبو حبيب وفريق عمل المجموعة، أعضاء وعضوات الهيئة التنسيقية لحملة جنسيتي، عدد بارز من الإعلاميين/ات بالإضافة الى اصدقاء وصديقات من منظمات المجتمع المدني . تخلل حفل الإفطار توزيع منشور " قطاف جنسيتي " الذي يغطي فترة النصف الاول من عام 2015، ثم كانت كلمة ترحيب من كريمة شبو، تلتها كلمة للمعنية مريم غزال العضوة في الهيئة التنسيقية ومن ثم كلمة المناضلة العزيزة الاستاذة اقبال دوغان .

التواصل مع مؤسسات الدولة

اولاد المرأة اللبنانية المتأهلة من رجل غير لبناني . وبعد العديد من الاتصالات والتواصل بدأت المدارس باستقبال وتسجيل اولاد المرأة اللبنانية . ولكن هنا يستوقفنا ان اولاد المرأة اللبنانية يتم وسيستمر معاملتهم/هن في كل مرة باعتبارهم/هن اجانب ولا يسري عليهم/هن ما يسري على اللبنانيين/ات اي ستكون مرتبطة في كل مرة بانتظار قرار خاص من الوزير ، والقرارات كما اخترنا تبدو انها لا تكون سارية المفعول كالقانون الدائم بل هي اجرائية متعلقة بكل عام . وليس لديها صفة الاستمرارية . وعليه استطعنا في العام الماضي وفي هذا العام الضغط من اجل اصدار مذكرات لصالح اولاد المرأة اللبنانية ، ولكن يبقى لدينا التطلع لاصدار قانون يعيد كل البعد عن التمييز وخاصة فيما خص الحقوق الاساسية كالصحة والتعليم وغيرها .. يكون دائم وغير مرتبط باستثناءات !

◆ وزارة التربية والتعليم

مع بداية التسجيل للعام الدراسي الجديد 2015-2016 برزت مشكلة قبول تسجيل الاولاد الغير اللبنانيين/ات . بحيث المدارس كانت تستقبل التلاميذ اللبنانيين الجنسية فقط . لذا منذ الاول من ايلول 2015 باشرت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي بالتحقق من الخبر وبعد التأكد ان المشكلة عادت لتتكرر كما العام الماضي ، باشرت بالتواصل مع وزارة التربية من اجل الضغط وحث الوزير على اصدار مذكرة تستثني



تنسيق الحملة مع وزارة الشؤون الاجتماعية



عطفاً على تحركات حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" الصاغطة والمطالبة باقرار وتعديل قانون الجنسية، وبعد استجابة مجلس النواب ورفعته بتاريخ 12 نوفمبر 2015 توصية مستعجلة من اجل دراسة مشروع قانون منح المرأة اللبنانية الجنسية لأولادها. تواصلت وزارة الشؤون الاجتماعية مع الحملة وذلك لطلب الاجتماع معها من اجل مساعدتها في اعداد موقفها ورأيها حول مشروع القانون بعد ان كتب مجلس النواب للوزارات المختصة بابدء موقفها وتقديم رأيها حول هذا المشروع. وعليه اجتمعت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي في الوزارة ممثلة ب كريمة شيو مع كل من السيدة عبير عبد الصمد والسيدة فرناند ابو حيدر. وتم بحث كافة الجوانب المتعلقة بقضية منح المرأة اللبنانية الجنسية لاسرتها، ومناقشة كافة الهواجس المطروحة.

مواقف وآراء عنصرية !!!

قال وزير الخارجية والمغتربين **جبران باسيل** >> لن نقبل مقايضة اعادة الجنسية اللبنانية للبناني اصيل باعطاء الجنسية لفلسطيني وسوري <<. وذلك في تغريدة عبر حسابه على تويتر تناقلتها كافة الوسائل الاعلامية بتاريخ 7 نوفمبر 2015.



لفت النائب **هادي حبيش** الى انه >> يعارض فكرة اعطاء المرأة حق منح الجنسية لأولادها، وهيدا قراره الشخصي، وما تزعلوا مني يا نساء!! <<. تداولتها وسائل الاعلام 9 نوفمبر 2015.



حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي تكرر رفضها لقانون الجنسية للمتحدريين وتستنكر التصاريح العنصرية للوزير باسيل



عطفاً على الاعتصام الذي نظمته حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي في 4 تشرين الثاني الماضي، رفضاً لإقرار قانون الجنسية للمغتربين قبل حصول اللبنانيات على حقهن في المواطنة الكاملة، والذي ادرج على جدول أعمال جلسة تشريع الضرورة بصيغة "المعجل المكرر" استجابة للضغوط التي مارسها كل من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر لتمريره في مجلس النواب، يهمننا اولاً التنويه بموقف تيار المستقبل الذي تحفظ على المشروع لحد الرفض، وعزمه على اقتراح مشروع قانون يجيز للنساء اللبنانيات المتزوجات من اجنبي أن يستعدن جنسيتها التي فقدتها بسبب زواجهن من اجنبي، وان يمنحن الجنسية لأولادهن، حتى إذا كن متزوجات من فلسطيني. واذا تقدر حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي لتيار المستقبل مبادرته تلك، الا انها تعتبر انها لا تزال ناقصة لكونها تستهدف الاولاد فقط ولا تشمل الزوج، بما يتناقض مع مبدأ اعطاء النساء حقوقهن كاملة بلا تجزئة ولا منة.

في المقابل، لم تتفاجأ الحملة بالتصريح العنصري والشوفيني، الذي رد به وزير الخارجية والمغتربين، جبران باسيل، على اقتراح تيار المستقبل، حيث اشار الى وجود مخطط لتوطين الفلسطينيين والسوريين في مقابل المقايضة على استعادة المسيحيين المتحدريين من أصل لبناني الجنسية اللبنانية، وتعتبر الحملة انه ليس من حق احد ان يدلي بتصاريح مبنية على اعتبارات طائفية بحتة، خصوصاً بعد ان صرح الوزير باسيل "اننا لن نسمح بتكرار الاستهتار معنا، ولن نقايس استعادة الجنسية للبنانيين "اصليين" بتجنيس آخرين من جنسيات أخرى"، رافضاً ومستهتراً بحق النساء اللبنانيات بالمساواة والمواطنة الكاملة. في الختام، تؤكد حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي، انه ليس من حق احد لا وزير خارجية ولا غيره ان يحرم النساء اللبنانيات من حقهن في الجنسية، مشددة على اولوية حصول النساء اللبنانيات المقيمت في لبنان على حقوقهن في المواطنة الكاملة قبل المتحدريين في المهجر. بتاريخ 9 نوفمبر 2015

ندوات جامعية



♦ شاركت الحملة بتاريخ 27 لغاية 30 تموز 2015 مع الجامعة الاميركية / LAU. في المؤتمر الدولي حول دور النساء في عملية التغيير.



♦ شاركت حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي بتاريخ 7 سبتمبر 2015، مع جامعة ال NDU في المعرض الذي قدم وعرض الاعمال واللوحات الفنية للطلاب.

دراسات و ابحاث طلابية

تم اجراء مقابلات مع طلاب وطالبات جامعيين/ات في مكتب حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي ومساعدتهم/هن في اعداد مشاريعهم/هن الجامعية، طلاب وطالبات من جامعات و تخصصات مختلفة.

التاريخ	اسم الجامعة	الاختصاص
6/8/2015	الجامعة اللبنانية	علوم اجتماعية
16/11/2015	الجامعة اللبنانية	حقوق
8/12/2015	LAU	العمل الاجتماعي

تدريب وبناء قدرات

♦ ورشة تدريبية على التواصل من اجل التغيير لقيادي/ات حملة الجنسية - بيروت في 3 و 4 سبتمبر 2015



نظمت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، الجزء الاول من ورشة العمل تحت عنوان "التواصل من أجل التغيير"، وذلك في مركزها التدريبي في المتحف، بالاستناد الى الدليل التدريبي "التوصل إلى الخيارات - التواصل من أجل التغيير" الذي وضعته جمعية التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام/ WLP. وقد شارك فيها قياديين/ات من حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي، تم اختيارهن من مجموعات تدريبية منفصلة كانت قد خضعت لتدريب سابق على مهارات القيادة التشاركية. عملن على تطوير قدراتهن/ن من خلال تمارين وتدريب مكثفة حول مهارات التواصل في مجتمعات التعلم، التواصل الفعال، التواصل المقنع، الرسائل المؤثرة، الرسالة المناسبة للجمهور المناسب.

♦ ورشة تدريبية على التواصل من اجل التغيير لقياديات حملة الجنسية - بيروت في 6 و 7 و 8 اكتوبر 2015



نظمت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، الجزء الثاني من ورشة العمل تحت عنوان "التواصل من أجل التغيير" وذلك في مركزها التدريبي في المتحف، بالاستناد الى الدليل التدريبي "التوصل إلى الخيارات - التواصل من أجل التغيير" الذي وضعته جمعية التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام/ WLP. وقد شارك في الورشة قياديات من حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي، اللواتي عملن على مدى ثلاثة ايام، على تطوير قدراتهن/ن من خلال تمارين وتدريب مكثفة حول مهارات التواصل الاعلامي و الرسائل الإعلامية الفعالة وكيفية ايصال رسالتنا.

♦ ورشة تدريبية حول بناء السلام ووقف العنف ضد النساء لناشطين/ات المجتمع المدني - بيروت في 23-26 نوفمبر 2015



عقدت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بالشراكة مع منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام/ WLP ورشة عمل تحت عنوان "بناء السلام ووقف العنف ضد النساء" لحوالي 30 ناشط وناشطة من المجتمع المدني تم اختيارهم/هن من كافة الدول العربية. وذلك في بيروت طوال الفترة الممتدة من 23 ولغاية

26 نوفمبر 2015. عمل المتدربين/ات على مدى اربعة ايام من خلال تدريبات مكثفة حول الانتصارات على العنف، الامن مقابل الحرية، التحرش الجنسي في الاماكن العامة ومكان العمل، الدعارة، المحافظة على التقليد مقابل تعزيز حقوق الانسان، اساءة معاملة عاملات المنازل، الزيجات بالاكراه والعرائس الطفلات، التسامح في ثقافة الديمقراطية، الاتجار لاجل العبودية، الاغتصاب كسلاح حرب، ادوار وحقوق النساء في صنع السلام، العنف من قبل الدولة عبر الحدود وفي الساحة العالمية. وفي ختام اللقاء اطلقوا اربع مشاريع تدريبية سيتم تنفيذها في بلد محدد من قبل كل مجموعة، وذلك بعد ان كن قد توزعن على اربع مجموعات، وكل مجموعة كانت تقودها ميسرة من فريق المدربات. وتم تقديم عرض امام لجنة التحكيم.

♦ ورشة تدريبية على حقوق النساء وثقافة الديمقراطية للمدربين/ات - بيروت في 16-18 ديسمبر 2015

عقدت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بالشراكة مع منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام ورشة عمل تحت عنوان "تدريب المدربين/ات على حقوق النساء وثقافة الديمقراطية"، بحيث عمل المتدربين/ات على مدى 3 ايام من خلال تدريبات



مكثفة على، حقوق الانسان، التكافؤ مقابل المساواة، التسامح في ثقافة الديمقراطية، الامن مقابل الحرية، المحافظة على التقاليد مقابل تعزيز حقوق الانسان، تحديات القائدات النساء، حقوق الانسان والنزاع العنيف، التوصل الى ثقافة الديمقراطية، تحالف المساواة دون تحفظ. لرفع التحفظات عن اتفاقية سيداو.

انضموا الى صفحتنا على الفيس بوك



Lebanese Women's Right to
Nationality and Full Citizenship



Women's Learning Partnership
for Rights, Development, and
Peace



Kvinnan till Kvinna



HEINRICH
BÖLL
FOUNDATION

الموقع الإلكتروني: www.crt-da.org.lb

البريد الإلكتروني: getteam@crt-da.org.lb

للاتصال بنا: هاتف: 01/ 423 659

العنوان: المتحف، خلف معرض الفولفو، بناية كريم
سلامة، الطابق الثالث